

الأصول العامة للفقه المقارن

[620] إلا و [فيها حكم حتى أرش الخدش] ، تشير إلى مقام الثبوت ، أي إلى المرحلة الأولى. ومن البديهي أن جميع أفعال المكلفين حاضرة لديه تعالى وعالم بما فيه المصلحة منها مما ليس فيه ، ومع حضورها لديه في مقام الثبوت ، فلا بد وأن يكون قد جعل لها حكماً. ومرحلة بعث الرسل مرحلة تبليغ لما هو مشروع في مقام الثبوت ، وقد تفتضي مصلحة التدرج في التبليغ تأخير تبليغ بعض الأحكام كما وقع ذلك في أول البعثة. أما مرحلة الفعلية فهي مرحلة وصول التكليف. وبهذا يتضح أن طنون المجتهدين - لو تمت حجيتها - فهي لا تتعدى دور تنجيز الأحكام وإيصالها إلى المكلفين ، أي إعطاء الأحكام صفة الفعلية والوصول ، لا أن الشارع يخلق أحكاماً على وفقها كما يريد أن يقول الغزالي. ومن هنا تتبين أوجه المفارقة في كلامه ، فقوله: (إن ذلك حكم في حق من بلغه لا في حق من لم يبلغه) ، إذا أراد به الحكم في مرحلة الفعلية فهو صحيح ، وإن أراد به - كما هو ظاهر كلامه - الحكم بما هو حكم صادر من الشارع في مرحلة التشريع فهو مستحيل لاستحالة أخذ العلم بالحكم في موضوع الحكم نفسه ، للزوم الدور لبداية أن العلم يستدعي معلوماً سابقاً في الرتبة عليه ، إذ لا يعقل ، كما يقول هو ، أن يكون علم لا معلوم له ، فإذا افترضنا أن العلم موقوف على وجود معلومه ، وهو الحكم ، وافترضنا أن الحكم لا يوجد إلا بعد بلوغه - أي بعد العلم به - لزم الدور بداهة لتوقف كل منهما على الآخر المستلزم لتوقف الشيء على نفسه ، وذلك بإسقاط المتكرر منهما ، فقولنا: العلم موقوف على الحكم ، والحكم موقوف على العلم به ينتج بعد إسقاط المتكرر أن العلم موقوف على العلم ، أو الحكم موقوف على الحكم.
